الأمم المتحدة

TD/B/C.II/ISAR/106

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
8 August 2023
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير
الدولية للمحاسبة والإبلاغ
الدورة الأربعون
أبوظبي، 17–19 تشرين الأول/أكتوبر 2023
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

احتياجات المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للمحاسبة والإبلاغ، ودور المحاسبة والإبلاغ في تيسير إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية في القطاع غير الرسمي*

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

تستعرض مذكرة المعلومات الأساسية هذه الحالة الراهنة لشروط المحاسبة والإبلاغ الخاصة بالمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من منظور دعم إضفاء طابع رسمي عليها واضطلاعها بأعمالها بنجاح ونموها. وتتضمن هذه المذكرة تقييماً لمدى تأثير شروط المحاسبة والإبلاغ على إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وتناقش المذكرة كيفية إسهام المحاسبة والإبلاغ المالي الجيديْ النوعية في نمو تلك المؤسسات ونجاح أعمالها، كما تناقش التدابير الإضافية الكفيلة بتعزيز إضفاء الطابع الرسمي على تلك المؤسسات، مثل تخفيف عبء شروط المحاسبة والإبلاغ، والارتقاء بالمعارف النظرية في مجال المحاسبة والإبلاغ وبجوانب تطبيقها العملي، وتحسين الإلمام بالأمور المالية، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات. وأخيراً، تعرض المذكرة سلسلة من التدابير لكي ينظر فيها واضعو السياسات والأنظمة والسلطات المسؤولة عن دعم نمو تلك المؤسسات وإضفاء الطابع الرسمي عليها.

* لا يعني ذكر أي شركة أو عملية مرخَّص بها الإعراب عن تأييد الأمم المتحدة لها.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- سلمت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها 160/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، بأهمية المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، مشيرة إلى أن "تلك المؤسسات تمثل 90 في المائة من الأعمال التجارية وتوفر أكثر من ثلثي العمالة على الصعيد العالمي"، ومشددة على "دورها في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال تشجيع الابتكار والإبداع وتوفير العمل اللائق للجميع". وعلاوة على ذلك، سلمت الجمعية العامة "بأهمية إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وتشجيع مشاركتها ونموها في الأسواق الدولية والإقليمية والوطنية، بوسائل منها حصولها جميعاً على خدمات بناء القدرات والخدمات الحكومية الرقمية والخدمات التجارية والمالية، من قبيل التمويل البالغ الصغر والائتمانات بتكلفة ميسورة".

2- وتشير الدراسات إلى أن القطاع غير الرسمي يوفر فرص عمل لنسبة كبيرة من القوة العاملة في العديد من الاقتصادات[1]. وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، دأب الأونكتاد على دعم الدول الأعضاء في تعزيز إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها من خلال برامج متكاملة بشأن سياسات تشجيع ريادة الأعمال، وتيسير الأعمال التجارية، والمحاسبة والإبلاغ. فبرنامج إمبريتيك مثلاً، هو برنامج رائد ينفذه الأونكتاد في مجال بناء القدرات بهدف تشجيع ريادة الأعمال والمؤسسات بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم تيسيراً لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل[2]. وتقدم شبكة عالمية من المراكز الوطنية التابعة للبرنامج خدمات الدعم لرواد الأعمال، بمن في ذلك الفئات المستضعفة، مع التركيز على البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم البرنامج حلقات عمل تدريبية على مهارات ريادة الأعمال، ما أدى إلى إقامة شبكة عالمية تتألف مما يربو على 000 500 رائد أعمال مدرَّب.

3- وما فتئ فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ يساهم مساهمة كبرى في تلبية احتياجات المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال المحاسبة والإبلاغ. وحدد فريق الخبراء العامل، في دورته السابعة عشرة، المعقودة في تموز/يوليه 2000، عدداً من العقبات التي تواجه تلك المؤسسات في تطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن مختلف الهيئات الوطنية والدولية المعنية بوضع المعايير المحاسبية. وطلب فريق الخبراء العامل، في ختام مداولاته بشأن هذا الموضوع، في دورته الثامنة عشرة المعقودة في أيلول/سبتمبر 2001، إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية "أن يعالج هذه المسألة على وجه السرعة وعلى سبيل الأولوية". ثم شرع فريق الخبراء العامل في الاضطلاع بأعماله الرائدة الرامية إلى صوغ توجيهات في مجال المحاسبة والإبلاغ، على الصعيد العالمي، لفائدة المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وتُوِّج العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء العامل في إطار ذلك المشروع، بصدور المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، (التوجيه من المستوى 2 والتوجيه من المستوى 3)، في عام 2003[3]. وقد أثر العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء العامل في الرؤية العالمية لتلك المؤسسات. فعلى سبيل المثال، ترجم مندوبون من البرازيل إرشادات المستوى 2 والمستوى 3 إلى اللغة البرتغالية وروجوا لتنفيذها في بلدهم. وفي باكستان، نشرت منظمة المحاسبة المهنية نسخة وطنية من الإرشادات.

(1) على سبيل المثال، L Klapper, M Miller and J Hess, 2019, *Leveraging Digital Financial Solutions to Promote Formal Business Participation*, World Bank, Washington, D.C.

(2) انظر https://unctad.org/topic/enterprise-development/Empretec.

(3) UNCTAD, 2003, *SMEGA – Accounting and Financial Reporting Guidelines for Small and Medium-sized Enterprises* (United Nations publication, New York and Geneva).

4- وفي تموز/يوليه 2009، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وأعطى العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء العامل دفعة قوية لمشروع إعداد المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من جانب مجلس معايير المحاسبة الدولية. ويجري مجلس معايير المحاسبة الدولية حالياً استعراضاً للمعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وفي عام 2009، نشر فريق الخبراء العامل نسخة محدَّثة من "التوجيه من المستوى 3". وفي السنوات الأخيرة، دأب فريق الخبراء العامل على تزويد الدول الأعضاء بالدعم التقني لتلبية احتياجاتها من بناء قدرات المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال المحاسبة والإبلاغ المالي. وفي عام 2020، نشر الأونكتاد دليلاً تدريبياً محاسبياً محدَّثاً بعنوان "Training manual on accounting for microenterprises and small and medium-sized enterprises" (الدليل التدريبي للمحاسبة في المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة)[4]. وقد وُضِع الدليل التدريبي استناداً إلى شروط المحاسبة والإبلاغ المبينة في التوجيه من المستوى 3. وتُرجم الدليل المحاسبي فيما بعد إلى الإسبانية والعربية والفرنسية. وقد استُخدم الدليل في حلقات العمل التي خُصصت لتدريب المدربين والتي عُقدت في عدد من البلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وتتضمن أداة تطوير المحاسبة التي وضعها فريق الخبراء العامل عناصر لتقييم احتياجات تنمية القدرات التنظيمية والمؤسسية والبشرية في قطاع المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك لمساعدة تلك المؤسسات على حفظ سجلات محاسبية سليمة وإعداد بيانات مالية ذات مغزى.

5- واقترح فريق الخبراء العامل، في ختام مداولاته في دورته التاسعة والثلاثين، إدراج موضوع احتياجات المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال المحاسبة والإبلاغ ودور المحاسبة والإبلاغ في تيسير إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية في القطاع غير الرسمي، كبند رئيسي ثان في جدول أعمال دورته الأربعين. وبناءً على ذلك، أعدت أمانة الأونكتاد مذكرة المعلومات الأساسية هذه لتيسير المداولات المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال.

6- وينصب التركيز الرئيسي لهذه المذكرة على التداخل بين شروط المحاسبة والإبلاغ المنطبقة على المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وبين دخول تلك المؤسسات القطاع الرسمي ونموها. وتركز المذكرة تركيزاً أكبر على المسائل ذات الصلة بالمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم الموجودة في أسفل سلم التنمية بدلاً من المسائل ذات الصلة بالمؤسسات الكبرى والراسخة. أما بقية هذه المذكرة، فهي منظمة على النحو التالي: يقدم الفصل الثاني لمحة عامة عن الحالة الراهنة لشروط المحاسبة والإبلاغ؛ ويواصل الفصل الثالث تقييم مدى تأثير شروط المحاسبة والإبلاغ على دخول تلك المؤسسات القطاع الرسمي؛ ويناقش الفصل الرابع كيفية مساهمة المحاسبة والإبلاغ المالي الجيدين النوعية في نجاح أعمال تلك المؤسسات ونموها؛ ويعرض الفصل الخامس الاعتبارات التي ينبغي مراعاتها في تطبيق شروط المحاسبة والإبلاغ بحيث تدعم بشكل أكبر انضمام تلك المؤسسات إلى القطاع الرسمي ونموها. ويعرض الفصل الأخير المسائل التي سيواصل المندوبون النظر فيها خلال الدورة الأربعين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

ثانياً- لمحة عامة عن شروط المحاسبة والإبلاغ المنطبقة

7- يتضح من استعراض البيانات المتاحة حالياً أن هناك طائفة متنوعة من شروط المحاسبة والإبلاغ المنطبقة على المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. ويتمثل أحد المعايير

(4) انظر https://isar.unctad.org/wp-content/uploads/2021/10/Training-Manual-on-Accounting-for-MSMEs.pdf.

المعترف بها على نطاق واسع والمنطبقة على هذا القطاع في المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، المشار إليه أعلاه. وتشير البيانات التي نشرها مجلس معايير المحاسبة الدولية عن استخدام المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى أن 87 ولاية قضائية، من أصل 168 ولاية قضائية لدى المجلس بيانات عنها، تشترط استخدام المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أو تسمح باستخدامه؛ وأن 11 ولاية قضائية تنظر حالياً في استخدام ذلك المعيار؛ وأن 70 ولاية قضائية لا تستخدم ذلك المعيار ولا تنظر في استخدامه[5]. ومن أصل 87 ولاية قضائية تشترط استخدام المعيار أو تسمح به، هناك 11 ولاية قضائية من أقل البلدان نمواً. ويبين استعراض الشروط المعمول بها أيضاً أن تلك المؤسسات ليست ملزمة بتطبيق أي شروط خاصة بكل قطاع (على سبيل المثال، حسب نوع النشاط التجاري).

8- ويمكن الاطلاع على تفاصيل أوفى عن ذلك في الموجزات القُطرية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمصادر المتاحة على المستوى الوطني[6]. وفيما يلي بعض الأمثلة على الحالات التي تفرض فيها الولايات القضائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم شروط إبلاغ ومحاسبة قائمة بذاتها:

- فعلى سبيل المثال، لم تعتمد أستراليا[7] المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويشير الموجز القُطري إلى أن "شروط الإفصاح المخففة هي شروط الإبلاغ المنطبقة على المؤسسات المصنفة ضمن المستوى 2 في أستراليا، وهي متاحة للإبلاغ المالي للأغراض العامة من جانب الكيانات غير الخاضعة للمساءلة العامة".

- ومع أن البرازيل[8] اعتمدت المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مع إدخال بعض التعديلات عليه، فإن الموجز القطري يشير إلى أنه يُسمح "لبعض الكيانات الصغيرة والبالغة الصغر (التي يقل إجمالي إيراداتها عن 3,6 ملايين ريال برازيلي، أي حوالي 1,1 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) باستخدام مجموعة مبسطة من المعايير المحاسبية التي وضُعت بموجب القرار CFC 1418/2012". غير أن تلك الكيانات ملزمة بتطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تقاريرها السنوية، اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2010 أو بعد ذلك التاريخ. ولدى البلد حالياً ثلاثة معايير خاصة بالمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، هي: المعيار الخاص بالكيانات البالغة الصغر؛ والمعيار الخاص بالكيانات الصغيرة؛ والمعيار الخاص بالكيانات المتوسطة الحجم. وتستند جميع تلك المعايير إلى المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، ولكنها مبسطة.

- واستجابة لاعتماد أدوات تطوير المحاسبة، اعتمدت كولومبيا المرسوم 2420 لعام 2015، الذي يصف المرفق الثالث منه الإطار التنظيمي التقني المنطبق على المؤسسات بالغة الصغر. "هذه اللائحة لائحةٌ محلية تستوفي المبادئ المنصوص عليها في المعايير الدولية لإعداد التقارير

(5) International Accounting Standards Board, 2023, Who uses IFRS standards? متاح في https://www.ifrs.org/use-around-the-world/use-of-ifrs-standards-by-jurisdiction/#analysis-of-the-use-of-the-ifrs-for-smes-accounting-standard.

(6) انظر https://www.ifrs.org/use-around-the-world/use-of-ifrs-standards-by-jurisdiction/#use-of-ifrs-accounting-standards-by-jurisdiction.

(7) انظر https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/publications/jurisdictions/pdf-profiles/australia-ifrs-profile.pdf.

(8) انظر https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/publications/jurisdictions/pdf-profiles/brazil-ifrs-profile.pdf.

المالية، ولكنها مبسطة وتستند إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. والغرض من هذه اللائحة إنشاء نظام محاسبة مبسط لإصدار المعلومات المالية الأساسية وتيسير إضفاء طابع رسمي على الأعمال التجارية. وفي هذا الإطار التنظيمي، تستند معايير تصنيف المؤسسات البالغة الصغر (المعروفة أيضاً باسم النظام المبسط) إلى القواعد التنظيمية السابقة: المادة 49 من النظام الضريبي"[9].

- وفي الهند، يفيد معهد المحاسبيين القانونيين في البلد بأن المؤسسات تصنف إلى أربع فئات لأغراض تطبيق المعايير المحاسبية، هي: الكيانات من غير الشركات من المستوى الأول، والمستوى الثاني، والمستوى الثالث، والمستوى الرابع[10]. والكيانات من غير الشركات من المستوى الأول هي كيانات كبرى ملزمة بتطبيق جميع المعايير. أما الكيانات من غير الشركات من المستويات الرابع والثالث والثاني، فتشمل المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد مُنحت تلك المؤسسات استثناءات معينة من المعايير المحاسبية المنطبقة على الكيانات الكبرى.

- وفي نيجيريا، "تُلزم جميع المؤسسات التي يعرِّفها القانون على أنها مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم باستخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2014، باستثناء الكيانات البالغة الصغر (حسب التعريف المنصوص عليه في القانون)، التي يجوز لها أن تختار استخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أو المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التوجيه من المستوى 3، الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)"[11].

- وأما في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فإن نظام الشركات الصغيرة يسمح لتلك الكيانات بالامتثال للشروط المبسطة التي ينص عليها معيار الإبلاغ المالي رقم 102، الذي يختلف اختلافاً كبيراً عن المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، رغم استناده إليه[12].

- وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين إطار الإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهو خيار إضافي لا يندرج في إطار المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً[13]. "يعتمد الإطار على مزيج من الأساليب المحاسبية التقليدية إلى جانب بعض أساليب المحاسبة على أساس الاستحقاق في حساب ضريبة الدخل. وهو يتألف من مبادئ مبسطة ويركز على احتياجات الكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم في

(9) انظر https://cdn.actualicese.com/normatividad/2015/Decretos/D2420-15/Anexo-3-D2420-15.pdf.

(10) انظر Institute of Chartered Accountants in India، n.d.، https://resource.cdn.icai.org/69359asb55378appendix.pdf#page=13.

(11) انظر https://www.ifrs.org/use-around-the-world/use-of-ifrs-standards-by-jurisdiction/view-jurisdiction/nigeria/.

(12) Institute of Chartered Accountants of England and Wales, Financial Reporting Faculty, 2015, SME Accounting Requirements: Basing Policy on Evidence, Public Policy Paper, Information for Better Markets Initiative.

(13) American Institute of Certified Public Accountants, 2019, Financial reporting framework for small and medium-sized entities، متاح في: https://www.aicpa.org/resources/article/financial-reporting-framework-for-small-and-medium-size-entities.

الولايات المتحدة الأمريكية ومستخدمي بياناتها من أشد المعلومات وجاهة"[14]. "ويقصد بهذا الإطار أن يكون 'أساساً محاسبياً آخر شاملاً وقائماً بذاته' للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الربحية والخاصة التي يديرها مالكوها والتي ليست ملزمة بتقديم بيانات مالية وفقاً [للمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً] المعمول بها في [الولايات المتحدة]"[15].

9- ورغم توافر معايير المحاسبة والإبلاغ المبسطة التي وضعت خصيصاً لفائدة المنشآت البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن ثمة مؤشرات على أن أصحاب الأعمال التجارية يواجهون صعوبات في الاحتفاظ بسجلات محاسبية وإعداد بيانات مالية ذات مغزى. فعلى سبيل المثال، تبين دراسة أجريت في إندونيسيا أن على الرغم من أن البلد أتاح معياراً محاسبياً وطنياً وضِع استناداً إلى المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، فإن أصحاب تلك المنشآت يذكرون أسباباً مختلفة لعدم تعهدهم سجلات محاسبية، منها مثلاً، أن "تكلفة تعهد سجلات من هذا القبيل تفوق (فوائدها)"؛ وأن منشآتهم ليست ملزمة بتقديم تقارير محاسبية ومالية؛ وأن المحاسبة مجال صعب/معقد؛ وأن موظفيهم ليسوا ملمّين بأصول المحاسبة[16]. ومن بين الأسباب الإضافية التي يذكرها أصحاب المنشآت المشمولة بتلك الدراسة باعتبارها العوامل التي تمنعهم من تعهد سجلات محاسبية، ما يلي:

(أ) "هناك افتراض بأنه ليس من الضروري تسجيل المعاملات المالية، ومن ثم، أن تسجيلها سيكون مضيعة للوقت والجهد.

(ب) هناك افتراض بأن تسجيل المعاملات المالية ليس مفيداً للغاية في دعم العمليات والأنشطة اليومية.

(ج) ينصب تركيز مديري الأعمال التجارية على أنشطة الإنتاج اليومية المعتادة في مجال إدارة الأعمال (مثل شراء السلع، ورعاية القوة العاملة، وما إلى ذلك) وعلى إجراء معاملاتهم التجارية، ولهذا السبب، ليس لديهم وقت لتسجيل معاملاتهم.

(د) محدودية إلمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بأساليب تعهد السجلات المالية.

(هـ) الاعتقاد السائد المتمثل في أن تسجيل جميع المعاملات سيؤدي إلى زيادة مبلغ الضرائب الواجب دفعها"[17].

10- وتسلط دراسة أجريت في الأردن وشملت المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم الضوء على نتائج مماثلة[18]. فغالبية المؤسسات البالغة الصغر المشمولة بالدراسة (64,9 في المائة) لا تتعهد سجلات مالية. وتشير الدراسة إلى أن المقرضين، عندما يجرون تحليلات مالية، يجدون صعوبة في التحقق من دقة السجلات المحاسبية التي تقدمها المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم لدعم طلباتها الحصول على قروض. فكثيراً ما تكون السجلات المحاسبية "خاطئة عمداً من أجل

(14) المرجع نفسه.

(15) انظر https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/publications/jurisdictions/pdf-profiles/united-states-ifrs-profile.pdf.

(16) N Hasanah, U Purwohedi and RR Anggraini, 2018, Accounting standards: The lessons from smalland medium enterprises, *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 22(5).

(17) المرجع نفسه.

(18) أجريت بالتنسيق مع البنك المركزي الأردني. انظر Business and Finance Consulting, 2022, MSME Financial Inclusion Study in Jordan, 2022, German Agency for International Cooperation, Amman.

تخفيف ... العبء الضريبي الملقى على عاتق [المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم]". وتشير الدراسة أيضاً إلى أن بعض تلك المؤسسات تحتفظ بمجموعة منفصلة من الحسابات غير الرسمية.

11- وتشير دراسة أخرى أجراها مصرف التنمية الآسيوي في كازاخستان إلى أن "المصارف تركز بشكل أكبر على خدمة المؤسسات المتوسطة الحجم والمؤسسات الصغيرة الكبرى. فعند تقديم طلبات للحصول على قروض، يتعين على رواد الأعمال الامتثال للشروط الصارمة التي تفرضها المصارف والمتمثلة في تقديم ضمانات وتقارير مالية وإثبات الجدارة الائتمانية. وكلما صغر حجم المؤسسة التجارية، قلت فرصة استيفائها لهذه الشروط، ويرجع ذلك إلى افتقار تلك المؤسسات للطابع الرسمي وقلة رأس مالها، وضعف انضباطها المالي والمحاسبي، وامتلاكها أصولاً/ضمانات في مناطق نائية تتسم بانخفاض قيمتها السوقية"[19].

12- وينبغي تكملة شروط المحاسبة والإبلاغ المتناسبة بتدابير إضافية لتشجيع المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على اعتماد تلك المعايير وتطبيقها تطبيقاً فعلياً وفعالاً. وستناقش الفصول المتبقية من هذه المذكرة هذه المسائل بمزيد من التفصيل.

ثالثاً- أثر شروط المحاسبة والإبلاغ على تعزيز إضفاء الطابع الرسمي

13- لا بد من تسجيل مؤسسات الأعمال لتمكين المؤسسات غير الرسمية من الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي، وتختلف شروط التسجيل باختلاف الولايات القضائية. ويحدد الهيكل القانوني الذي تختاره المؤسسة غير الرسمية (على سبيل المثال، مشروع تجاري فردي، شراكة، شركة، شركة ائتمان، شركة محدودة المسؤولية) شروط التسجيل. وكما يتبين من مثال أوغندا (انظر الإطار)، يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بأنسب هيكل قانوني في المواقع الشبكية المخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

14- وتفرض العديد من الولايات القضائية التي تتيح إمكانية التسجيل عبر الإنترنت شروطاً فيما يخص توفير المعلومات. وباستخدام أوغندا كمثال، لا يلزم استيفاء أي شروط محاسبة وإبلاغ عندما تسجل المؤسسة نفسها كشركة (انظر الإطار). غير أن البلد يشترط الامتثال للإجراءات الضريبية، ما يشير إلى أنه قد يلزم على الشركة تقديم سجلاتها المالية لدعم طلب العائدات الضريبة المنطبقة. أما إذا كانت المؤسسة البالغة الصغر أو الصغيرة أو المتوسطة الحجم تعتزم إضفاء طابع رسمي على أنشطتها وتجارتها كمؤسسة فردية أو شراكة وإذا كانت الشروط الخاصة بتسجيل الشركات لا تنطبق عليها، فإنه سيتعين عليها، مع ذلك، الوفاء بالتزاماتها الضريبية والحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة.

خطوات تسجيل شركة في أوغندا

1- اختر اسم الشركة

اختر لشركتك اسماً فريداً لم يسبق تسجيله في أوغندا.

2- حجز اسم الشركة

بمجرد أن تختار اسماً لشركتك، يمكنك حجز اسم الشركة بدفع رسوم حجز الاسم.

3- إعداد صك التأسيس والنظام الأساسي

(19) Asian Development Bank, 2022, *Financial Inclusion for Micro, Small, and Medium Enterprises in Kazakhstan*, Manila.

صك التأسيس والنظام الأساسي وثيقتان قانونيتان تشرحان غرض شركتك وأنشطتها، بالإضافة إلى القواعد واللوائح التي تنظم أساليب عملها.

4- تسجيل الشركة لدى مكتب خدمات تسجيل الشركات في أوغندا

يمكنك تسجيل شركتك لدى مكتب خدمات تسجيل الشركات في أوغندا من خلال تقديم صك تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وشهادة حجز اسم الشركة والوثائق اللازمة الأخرى، مثل وثائق هوية مدير الشركة والمساهمين فيها، بالإضافة إلى إثبات دفع رسوم التسجيل.

5- الحصول على رقم التعريف الضريبي

يجب أن تحصل على رقم تعريف ضريبي من هيئة الإيرادات الأوغندية بعد تسجيل شركتك لدى مكتب خدمات تسجيل الشركات في أوغندا (هيئة الإيرادات الأوغندية). وهذا الرقم ضروري لدفع الضرائب ولمزاولة الأعمال التجارية في أوغندا.

6- تسجيل الشركة لدفع ضريبة القيمة المضافة

إذا كان يتوقع أن تفوق الإيرادات السنوية التي تحققها شركتك مبلغ 50 مليون شلن، فإنه يجب عليك تسجيلها لدى هيئة الإيرادات الأوغندية لدفع ضريبة القيمة المضافة.

7- الحصول على التراخيص والتصاريح الأخرى ذات الصلة

وفقاً لطبيعة عملك، قد تحتاج إلى الحصول على تراخيص وتصاريح أخرى ذات صلة من الأجهزة الحكومية أو السلطات المحلية.

وتشمل شروط تسجيل الشركات في أوغندا أيضاً تقديم ما يلي:

- ثلاثة أسماء مفضلة للشركة المقترحة
- وصف لأنشطة المشروع/الشركة
- صور من جوازات سفر جميع أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين (يجب أن تتألف الشركة محدودة المسؤولية من مساهميْن اثنين على الأقل)
- صور بحجم الصور المستخدمة في جواز السفر لجميع أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين
- العناوين البريدية لجميع المساهمين في الشركة المقترحة و/أو مديريها وعناوين سكنهم وعناوين بريدهم الإلكتروني وأرقام هواتفهم ومهنهم
- توزيع الأسهم، بالنسبة المئوية.

كم من الوقت يستغرق تسجيل شركة في أوغندا؟

قد تستغرق عملية تسجيل أي شركة رسمياً في أوغندا عدة أيام. ويجب اتخاذ ثلاث خطوات رئيسية لتسجيل أي شركة رسمياً في أوغندا. وهذه الخطوات هي:

الخطوة الرئيسية	*عدد الأيام*
تسجيل الشركة	10
تسجيل الشركة لدى هيئة الإيرادات	5
فتح حساب مصرفي	7

وعليه، فإن تسجيل أي شركة رسمياً يستغرق ما مجموعه 22 يوماً.

المصدر: AfriSetup.

15- والمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي لديها خبرة تجارية والتي تملك سجلات محاسبية محدَّثة أقدر على تحديد الهيكل القانوني الأنسب لها، وتكلفة/فوائد التحول إلى كيان ذي طابع رسمي وتبعات ذلك التحول، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الضريبية. ويجب أن يكون لدى المؤسسات التي تقرر إضفاء طابع رسمي على أعمالها من خلال التحول إلى شركة خطة عمل، لأن العديد من المساهمين قد يرغبون في التأكد من قدرة الشركة على تحقيق أرباح في المستقبل. ويتعين على المؤسسات الراغبة في جذب المزيد من المساهمين أو في الاقتراض من الأسرة والأصدقاء أن تقدم معلومات تثبت سلامتها المالية وقدرتها على تحقيق الربح حالياً ومستقبلاً. وتستمد المؤسسات هذه المعلومات من سجلاتها المحاسبية وتقاريرها المالية.

16- وبمجرد أن تختار مؤسسة غير رسمية دخول قطاع الاقتصاد الرسمي، يصبح حفظ السجلات بشكل سليم أمراً مهماً لضمان استمرار امتثال الشركة للمعايير ذات الصلة لأن تلك السجلات "تستخدم في التخطيط وتساعد على تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحظى بأهمية بالغة عند طلب الحصول على تمويل"[20]. وتختلف شروط الإبلاغ المالي وتقديم المستندات اللازمة باختلاف الولايات القضائية. ومع أن فوائد إضفاء الطابع الرسمي تشمل حماية الاسم التجاري وامتثال الأعمال التجارية للمعايير ذات الصلة والاستفادة مما تقدمه الحكومات من حوافز ضريبية ومساعدة مالية، فإن المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم غالباً ما ترى أن الجانب السلبي لإضفاء الطابع الرسمي على أعمالها يتمثل في استيفاء الشروط الرسمية، بما في ذلك الامتثال للقوانين التي قد تؤدي إلى زيادة تكاليف التشغيل. ويجب أن تمتثل الشركات أيضاً بسرعة للقوانين الضريبية، وفقاً للشروط المعمول بها في الولاية القضائية المعنية (مثل تقديم إقرارات ضريبية شهرية أو سنوية، وما إلى ذلك) تجنباً لأي جزاءات، الأمر الذي يستلزم تعهدها سجلات محدثة.

رابعاً- دور المحاسبة والإبلاغ في اضطلاع الشركات بأعمالها بنجاح وفي نموها

17- إن المعلومات المحاسبية السلمية ضرورية لاضطلاع الشركات بأعمالها بما يعود عليها بالربح ويدعم نموها. ذلك أن السجلات المحاسبية السليمة والبيانات المالية المجدية تيسر الحصول على التمويل والخدمات. ويعد تعزيز إلمام أصحاب الأعمال بأصول المحاسبة أمراً مهما لضمان استخدام المعلومات المحاسبية استخداماً سليماً.

ألف- الحصول على التمويل

18- يشترط الوسطاء الماليون استيفاء المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم معايير الاقتراض المعمول بها لديهم لمنحها التمويل اللازم. وقد ترتبط هذه المعايير بسن مقدم الطلب، وحدود دنيا شتى تتعلق بالدخل أو حجم المبيعات، وسجل ائتمان جيد، ووجود حساب مصرفي، والنشاط التجاري لعدد معين من السنوات. ويعني ذلك إلى أن الأعمال التجارية الحديثة العهد، التي لا تملك سجل أنشطة ربحية أو حساباً مصرفياً أو أصولاً تستخدمها كضمان، قد تجد صعوبة في الحصول على تمويل. ويؤكد ذلك

(20) انظر https://smesouthafrica.co.za/sme-guides/starting-a-business-in-south-africa/.

مدى أهمية قدرة المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على استيفاء شروط المحاسبة والإبلاغ المعمول بها لدى الوسطاء الماليين لكي تحصل على تمويل. ويؤكد أيضاً مدى أهمية امتلاك تلك المؤسسات للمهارات المحاسبية الضرورية لإعداد المعلومات اللازمة المطلوبة من جانب الوسطاء الماليين. ويجب استيفاء هذه الشروط أيضاً للوصول إلى مقدمي الخدمات، مثل مقدمي خدمات التأمين، وللحصول أيضاً على تسهيلات ائتمانية من الموردين. ومن المستبعد أن تتمكن المؤسسات غير الرسمية التي لا تملك حسابات مصرفية من الحصول على تمويل من الوسطاء الماليين المسجلين، والأرجح أن ينحصر مصدر تمويل هذه المؤسسات في الإقراض المصرفي (إذا كان لديها حساب مصرفي) أو في الاقتراض من الأسرة والأصدقاء.

19- وفي تقرير بعنوان "*Financial Inclusion for Development: Better Access to Financial Services for Women, the Poor and Migrant Workers*" (تعميم الخدمات المالية من أجل التنمية: تحسين فرص حصول النساء والفقراء والعمال المهاجرين على الخدمات المالية)، يشير الأونكتاد إلى أن "قلة سبل الحصول على التمويل هي أكبر عقبة أمام المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة في البلدان النامية. وتُفرض قيود ائتمانية صارمة بوجه خاص على الشركات الناشئة نظراً إلى قلة المعلومات المتاحة لدى المقرضين عن أداء تلك الشركات أو جدارتها الائتمانية. وتواجه الشركات العاملة في القطاع غير الرسمي صعوبات جمة في الحصول على التمويل لأن الكثير منها يعمل من دون حسابات مصرفية"[21]. وتتمثل بعض الأسباب التي تمنع الأفراد والمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من فتح حسابات مصرفية "في الاقتصادات النامية، في نقص الأموال المتاحة، وتكاليف المعاملات المصرفية، والمستندات المطلوبة. وعادة ما تؤثر هذه الحواجز على الفقراء والنساء والشباب وسكان الريف والعمال غير الرسميين والمهاجرين أكثر من غيرهم. وفي جميع المناطق وضمن جميع فئات الدخل، تقل نسبة النساء اللاتي لديهن حسابات مصرفية عن المتوسط. وتقل هذه النسبة بشكل أكبر لدى الشباب، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويلاحظ أكبر تفاوت بين النساء ومجموع السكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بنسبة تبلغ 8 في المائة".

20- ويقدم إطار سياسات ريادة الأعمال الذي وضعه الأونكتاد عدداً من توصيات السياسات العامة الرامية إلى تحسين فرص الحصول على التمويل[22]. ويحدد الإطار الأهداف والخيارات الرئيسية على صعيد السياسات العامة. وتتمثل الأهداف الرئيسية للسياسات العامة الواردة في الإطار في تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية اللازمة بشروط مناسبة؛ وتشجيع تمويل الابتكار؛ وبناء قدرة القطاع المالي على خدمة الشركات الناشئة؛ وتوفير التدريب لتعزيز إلمام رواد الأعمال بالأمور المالية وتشجيع الاقتراض والإقراض المسؤولين. وتشمل خيارات وتوصيات السياسات العامة الواردة في الإطار فيما يتصل بالمعارف المالية، في تدريب رواد الأعمال، بينما تشمل الخيارات والتوصيات المتعلقة بتشجيع الاقتراض والإقراض المسؤولين، إعداد برامج تدريب تثقيفي بالمحاسبة المالية، وفرض الرقابة المناسبة على المنتجات المالية المقدمة لأصحاب المشاريع الاجتماعية والمشاريع البالغة الصغر؛ وتوسيع نطاق توفير الخدمات المالية التي تقدمها مكاتب الائتمان الخاصة وسجلات الائتمان العامة.

21- وتعرض مؤسسة التمويل الدولية العديد من دراسات الحالة في منشورها الصادر في عام 2014 والمعنون "*Enhancing SME Access to Finance*" (تحسين حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(21) UNCTAD, 2021 (United Nations publication, Geneva).

(22) انظر https://unctad.org/topic/enterprise-development/entrepreneurship-policy-hub/5-Access-to-Finance.

الحجم على التمويل)[23]. ويشير التقرير إلى أن "الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم نفسها تفيد بأن أحد أكبر معوقات نموها يتمثل في قلة سبل الحصول على التمويل. وتُفرض قيود تمويل على نصف الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأسواق الناشئة"، ولا يحصل ما نسبته 70 في المائة من المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على تمويل خارجي، بينما لا يحصل ما نسبته 15 في المائة من تلك المؤسسات على تمويل كاف. ولذلك، لا بد من أن تكون لدى المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم الراغبة في إضفاء طابع رسمي على أعمالها وفي الحصول على التمويل سجلات مصرفية وثقافة مالية، بما في ذلك القدرة على إعداد المعلومات المحاسبية.

باء- الحصول على الخدمات

22- تشير ورقة عمل صدرت في عام 2017 عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[24] إلى أن المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة تعتمد بشكل أكبر على الإقراض المصرفي التقليدي وأن التغييرات التي تطرأ على اللوائح المصرفية يمكن أن تؤثر سلباً على تلك المؤسسات. وعلاوة على ذلك، تعامل المصارف تلك المؤسسات معاملة أشد صرامة من معاملتها للمؤسسات الكبرى. فعلى سبيل المثال، تقدم وكالة تمويل المشاريع الصغيرة في جنوب أفريقيا خدماتها للأعمال التجارية المسجلة فقط وليس للمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، الأمر الذي يمنع المؤسسات غير المسجلة تسجيلاً رسمياً من الحصول على تمويل من الوكالة.

23- وتشمل أنواع التأمين التي قد تُطلب من المؤسسات العاملة في القطاع الرسمي، وفقاً للولاية القضائية التي تعمل فيها ونوع أعمالها التجارية، التأمين المتعلق بالموظفين، مثل تعويض العمال أو غيره من أشكال التأمين الاجتماعي التي تنص عليها التشريعات المحلية، وأنواع التأمين الأخرى، مثل مسؤولية صاحب العمل والحوادث الشخصية والمسؤولية العامة تجاه الغير والمسؤولية المهنية وأي تأمين على المركبات. وبما أنه لا يحق للمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم الحصول على أنواع التأمين هذه، فإن تلك المؤسسات تخاطر بالاضطلاع بأعمالها التجارية من دون الضمان الذي يوفره التأمين.

24- ويقدم العديد من المواقع الشبكية نصائح بشأن سبل توسيع نطاق قواعد عملاء الشركات، ومن النصائح الشائعة، ضرورة وجود خدمة عملاء جيدة (في مرحلتي البيع وما بعد البيع على حد سواء)، وكسب ثقة العملاء، واستخدام أساليب التسويق عبر الإنترنت. وتشير هذه المعايير إلى ضرورة تسعير المبيعات تسعيراً عادلاً وإلى وجوب تقديم ضمانات للعملاء أو إتاحة إمكانية إرجاع المشتريات لهم. وتستخدم المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التسعير، كما تستخدم سجل المشتريات المعادة في التأهب لحالات إعادة المشتريات وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بضمان المشتريات. ويعود إنشاء مواقع شبكية لبيع المنتجات عبر الإنترنت على تلك المؤسسات بفوائد من بينها إتاحة إمكانية زيادة المبيعات وتنويعها، وتوفير وجود إلكتروني ومادي على حد سواء، الأمر الذي يتيح للعملاء إمكانية الشراء عبر الإنترنت.

(23) International Finance Corporation, 2014, *Enhancing SME Access to Finance Case Studies*, Washington, D.C.

(24) A Atkinson, 2017, Financial education for MSMEs and potential entrepreneurs, Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions No. 43, Organisation for Economic Co-operation and Development, p. 16.

25- وتشير المناقشة السابقة إلى أن نجاح المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في الاضطلاع بأعمالها وفي تحقيق نموها يتطلب حصولها على التمويل اللازم وعلى التأمين بما يكفل حماية أعمالها وموظفيها ويمكنها من زيادة مبيعاتها.

جيم- المعرفة المالية

26- تركز إحدى الركائز الأساسية لإطار سياسات ريادة الأعمال الذي وضعه الأونكتاد على تعزيز تثقيف رواد الأعمال وتنمية مهاراتهم[25]. ويوضح الإطار أن "مهارات ريادة الأعمال تتمحور حول السلوكيات (المهارات الشخصية)، مثل المثابرة والتواصل والثقة بالنفس، من ناحية، والمهارات التمكينية (المهارات التنفيذية)، من ناحية أخرى، بما في ذلك امتلاك المعارف الأساسية اللازمة لتأسيس شركة ناشئة، وتخطيط النشاط الاقتصادي، والإلمام بالأمور المالية، والمهارات الإدارية. وتركز سياسات وبرامج التثقيف الفعالة في مجال ريادة الأعمال على تنمية هذه الكفاءات والمهارات، وهي مهارات قابلة للتطبيق في مجالات أخرى ومفيدة في العديد من السياقات المهنية. ولا تهدف تلك السياسات والبرامج إلى تعزيز قدرات رواد الأعمال وترغيب المزيد من الأفراد في بدء مشاريعهم الخاصة فحسب، وإنما تهدف أيضاً إلى ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال في المجتمع".

27- ويتضمن الإطار ركيزة أخرى تتناول مسألة تحسين فرص الحصول على التمويل وتركز على أهمية الإلمام بالأمور المالية في تيسير حصول رواد الأعمال على التمويل وتشجيع الاقتراض المسؤول.

28- وتتضمن ورقة عمل صادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعنوان "*Financial Education for MSMEs and Potential Entrepreneurs*"[26] (تثقيف المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال المحتملين بالأمور المالية)، تعريفاً عملياً لتثقيف رواد الأعمال بالأمور المالية (وهو تعريف يستند إلى التعريف الأصلي للتثقيف المالي)، على النحو التالي:

يشير التثقيف المالي إلى العملية التي تمكن المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال المحتملين مما يلي:

- تمييز أوجه التداخل بين التمويل الشخصي وتمويل الأعمال التجارية
- ومعرفة الجهة التي ينبغي اللجوء إليها من أجل الحصول على المساعدة
- وفهم المشهد المالي والمنتجات والمفاهيم المالية ذات الصلة فهماً أفضل
- استخدام المعلومات والتوجيه و/أو المشورة الموضوعية في تنمية المهارات وبناء المعارف والسلوكيات والثقة اللازمة لما يلي:
  - اكتساب وعي أكبر بفرص التمويل وبالمخاطر والفرص المالية
  - والاستناد إلى المعرفة في التخطيط للأعمال التجارية وتحديد الخيارات ذات الصلة
  - وضمان فعالية عمليات إدارة السجلات المالية والتخطيط وتحديد المخاطر في الأجلين القصير والطويل
  - واتخاذ إجراءات فعالة أخرى لتعظيم إمكانات أعمالهم التجارية بما يعود بالفائدة على مؤسساتهم وعلى الاقتصاد عموماً (الصفحة 9).

(25) UNCTAD, 2012, *Entrepreneurship Policy Framework and Implementation Guidance* (United Nations publication, New York and Geneva).

(26) Atkinson, 2017.

29- ويشير هذا التعريف إلى العديد من المفاهيم المتأصلة في مجال المعرفة المحاسبية. فعلى سبيل المثال، يرتبط التفاعل بين التمويل الشخصي وتمويل الأعمال بمفهوم الكيان، وهو أحد المفاهيم الأساسية في المحاسبة المالية. والمعرفة المالية (أي المعرفة المحاسبية) هي المعرفة اللازمة لفهم المشهد المالي، وفرص التمويل ومخاطره، وتخطيط الأعمال التجارية وإدارة السجلات المالية على نحو قائم على المعرفة. وتندرج مهارات ريادة الأعمال أيضاً في إطار الثقافة المالية. فالعديد من الدراسات لا تفرق بين الثقافة المالية ومهارات ريادة الأعمال والمعرفة المحاسبية، وتصف هذه المهارات بأنها "مهارات تجارية" أو "ثقافة مالية".

30- وتؤكد ورقة العمل نفسها أن "رواد الأعمال الذين لا يتعهدون سجلات محاسبية سليمة والذين لا يقدمون بيانات ومعلومات مالية شفافة وموحدة، يجعلون من الصعب على المقرضين تقييم المخاطر الجوهرية المحدقة بشركاتهم، بصرف النظر عن حجمها". وتشير هذه النتائج إلى أن المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي أتقنت مهارات الثقافة المالية اللازمة، التي تشمل المعرفة المحاسبية ومهارات ريادة الأعمال، قد تكون أوفر حظاً في الحصول على التمويل اللازم لأنها ستكون قادرة على تقديم أدلة مالية كافية على جدوى طلبها الحصول على قرض. وتؤكد ورقة العمل أيضاً أن "من الواضح أن هناك حاجة إلى تحسين الثقافة المالية وتعزيزها في المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تستخدم منصات التكنولوجيا المالية في حشد التمويل اللازم. ذلك أن تعزيز إلمام أصحاب تلك المؤسسات بالأمور المالية من شأنه أن يسمح لتلك المؤسسات بالاستفادة من فرص التمويل البديل (التي كثيراً ما تكون أرخص من غيرها)، مع إدراك المخاطر التي ينطوي عليها استخدام تلك المنصات وتكاليفها الحقيقية وأوجه القصور التي تشوبها"[27].

31- وتشير دراسة أخرى صادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعنوان "*Financial Education for Micro, Small and Medium-sized Enterprises in Asia*"[28] (تثقيف المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بالأمور المالية)، إلى أن التثقيف المالي أو الإلمام بالأمور المالية موضوع واسع وأن محتوى برامج التثقيف المالي في بلد واحد فقط، هو ماليزيا (من أصل 21 بلداً) يشير إلى "تحسين المهارات المحاسبية الأساسية". ويشير جرد أجري في عام 2021 لبرامج التدريب التي تستهدف المشاريع الصغيرة إلى أن برامج التدريب تلك لا تركز كلها على المحاسبة[29]. ويشير ذلك إلى أن على الرغم من ضرورة التثقيف المالي، في حد ذاته، فإن من الضروري أيضاً أن يركز التثقيف المالي تركيزاً أكبر على شؤون المحاسبة والإبلاغ.

خامساً- وضع شروط المحاسبة والإبلاغ بحيث تدعم بشكل أكبر إضفاء الطابع المؤسسي والنمو

32- يمكن أن ينظر واضعو السياسات والأنظمة والسلطات المسؤولة عن دعم إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها في عدد من الخيارات الكفيلة بدعم نمو تلك المؤسسات ونجاحها في أعمالها. وقد تناولت الفقرات السابقة أعلاه بالتفصيل بعض الاعتبارات الرئيسية في هذا الصدد. وتشمل هذه الاعتبارات تقليل شروط الإبلاغ والتسجيل الخاصة بتلك المؤسسات،

(27) المرجع نفسه، الصفحة 22.

(28) Organisation for Economic Co-operation and Development, 2017.

(29) D McKenzie, Small business training to improve management practices in developing countries: Reassessing the evidence for "training doesn't work", *Oxford Review of Economic Policy*, 37(2):276–301.

وتزويد العاملين في القطاع غير الرسمي بالتدريب في مجالات المحاسبة المالية والإلمام بالأمور المالية ومهارات ريادة الأعمال.

ألف- تبسيط شروط المحاسبة والإبلاغ

33- كما نوقش في الفصل الثاني، اتخذ عدد من الولايات القضائية تدابير لتخفيف شروط المحاسبة والإبلاغ المنطبقة على المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وكمثال آخر على ذلك، لا تفرض جنوب أفريقيا أي إطار على الشركات الصغرى شريطة استيفائها معايير معينة، ويجوز لهذه الشركات أن تستخدم نموذج محاسبة مبسط على أساس الاستحقاق أو أن تكتفي، في بعض الأحيان، بتسجيل معاملاتها النقدية.

34- وتحذر دراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2019 من أنه "لا يوجد نموذج واحد يناسب الجميع عندما يتعلق الأمر بتحسين الظروف المنظِّمة لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشمل العناصر الرئيسية التي ينبغي مراعاتها فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ما يلي: تبسيط اللوائح والإجراءات الإدارية، وتقييم الأثر التنظيمي، وإصلاح إدارة الضرائب وإجراءات إشهار الإفلاس، بما في ذلك منح رواد الأعمال المعروفين بنزاهتهم فرصة ثانية، وتحسين توافر المعلومات وتوفيرها، واستخدام التقنيات الرقمية في تخفيف الأعباء الإدارية، وتيسير علاقات التعاون بين الأعمال التجارية والمواطنين"[30].

35- وكثيراً ما يخضع العديد من شروط التسجيل ومواصلة العمل للقوانين السارية في الولايات القضائية المعنية. غير أن بعض البلدان لديها استراتيجيات تحصل بموجبها المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على إعفاءات ضريبية. فعلى سبيل المثال، تطبق جنوب أفريقيا نظام ضريبة المبيعات على المشاريع الصغيرة المؤهلة، وهو نظام ضريبة موحدة تحل محل جميع الضرائب الأخرى.

36- ومنذ عام 2013، توفر هيئة الإيرادات الداخلية في سنغافورة للمؤسسات المؤهلة دليلاً موجزاً ينص على شروط مبسطة لحفظ السجلات. ويشدد الدليل على أهمية حفظ السجلات من جانب أصحاب الأعمال، مسلطاً الضوء على ما يلي: تمكين أصحاب الأعمال من اتخاذ قرارات تجارية أفضل؛ ومعرفة الحالة المالية لأعمالهم التجارية؛ وتقليل التكلفة والجهد اللازمين لتقديم الإقرارات السنوية لضريبة الدخل والرد على استفسارات هيئة الضرائب[31]. وتتمثل الشروط الرئيسية لحفظ السجلات فيما يلي: سجل الإيرادات اليومية؛ وسجل المشتريات اليومية؛ والسجل الشهري لجميع نفقات الشركة؛ وتفاصيل نفقات النقل اليومية؛ وتفاصيل نفقات مرتبات الموظفين الشهرية. ويقدم الدليل أمثلة لكشوف حسابات وبيانات أصول وخصوم.

باء- الارتقاء بمستوى المعرفة في مجال المحاسبة والإبلاغ وتحسين الإلمام بالأمور المالية

37- هناك العديد من الجهات الفاعلة التي يمكن أن تزود المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بالمعارف المحاسبية وبالدعم اللازم لتطبيقها تطبيقاً عملياً. ويمكن القيام بذلك من خلال المبادرات التي تتخذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومقدمو الخدمات المالية ومنظمات المحاسبة

(30) Organisation for Economic Co-operation and Development, 2019, *Strengthening SMEs and Entrepreneurship for Productivity and Inclusive Growth: OECD 2018 Ministerial Conference on SMEs*, OECD Studies on SMEs and Entrepreneurship, OECD Publishing, Paris.

(31) Inland Revenue Authority of Singapore, *2022, IRAS e-Tax Guide Simplified Record Keeping Requirements for Small Businesses*، 3rd edition، متاح في www.iras.gov.sg.

المهنية. ويوثق العديد من التقارير أو الدراسات ولايات قضائية شتى تزود فيها تلك الجهات الفاعلة المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بالمعارف اللازمة في مجال المحاسبة والإبلاغ، وغالباً ما يكون ذلك في إطار برامج التثقيف المالي أو التدريب على ريادة الأعمال. وتناقش الفقرات التالية أمثلةً لتلك المبادرات.

38- وعلى النحو المذكور في الفصل الأول، أتاح الأونكتاد للدول الأعضاء دليلاً تدريبياً للمحاسبة في المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة باللغات الإسبانية والانكليزية والعربية والفرنسية[32]. ويتألف الدليل من أربع وحدات تشمل مقدمة في المحاسبة، والدورة المحاسبية، ومكونات البيانات المالية، وتفسير البيانات المالية والحصول على التمويل. وتهدف الوحدة الأخيرة إلى تمكين المتدربين من اكتساب فهم أفضل للبيانات المالية واستخدامها استخداماً عملياً، بما في ذلك في تيسير الحصول على التمويل. وكخطوة أولى، يمكن أن تنظر كل دولة من الدول الأعضاء في تدريب مجموعة أساسية من المدرِبين باستخدام هذا الدليل ثم تعميم البرنامج التدريبي على المتدربين في مختلف أنحاء البلد.

39- وتفيد رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين بأن مهنة المحاسبة تؤدي دوراً هاماً في التصدي لهذا التحدي. ذلك أن المحاسبين المهنيين لديهم معرفة واسعة في مجالي المحاسبة والأعمال التجارية، ويمكنهم التعاون مع الحكومات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، مثل الهيئات المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، على توفير التثقيف المالي والتدريب الإداري لأصحاب الأعمال التجارية ومديريها. وتفيد الرابطة كذلك بأنها دربت أعضاءها بالفعل على إدارة "عيادات مالية"، وأن "هذا التعاون الذي ينطلق من القاعدة إلى القمة هو أنجع الوسائل وأكثرها موثوقية لتحسين مهارات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم". ويحث المنتدى العالمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التابع للرابطة "المنظمات الدولية على التعاون مع الحكومات الوطنية من أجل تشجيع استخدام المبادرات الرامية إلى الارتقاء بمستوى المهارات استخداماً أوسع نطاقاً بكثير، مع التركيز بوجه خاص على التعاون مع وسطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم القائمة بما يتيح إمكانية الوصول الموثوق إلى هذا القطاع"[33].

40- وتقدم ورقة العمل المذكورة أعلاه والصادرة في عام 2017 عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أمثلة عملية لمبادرات اتخذت في 19 بلداً تركز على التثقيف المالي وفي مجال ريادة الأعمال[34]. وتقدم ورقة صدرت في عام 2021 جرداً لمختلف الجهات الفاعلة والاستراتيجيات التي تتبعها[35]. وتشير الورقة إلى أن "العديد من الحكومات ومنظمات التمويل البالغ الصغر والمنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص) يقدمون برامج تدريبية في مجال ريادة الأعمال بهدف مساعدة الشركات الصغيرة القائمة على تحسين ممارساتها التجارية. ومن الأمثلة المذكورة في الورقة، برنامج " Start and Improve Your Business" (ابدأ مشروعك ثم حسِّنه)، التابع لمنظمة العمل الدولية، الذي "يملك شبكة تضم أكثر من 000 65 مدرِّباً والذي يقدَّر عدد العملاء المدربين في إطاره بما لا يقل عن 15 مليون عميل"؛ وتفيد منظمة "Cefe International" بأن لديها أكثر من 000 20 مدرب مؤهل على منهجيتها في 140 دولة، وبأنها دربت 20 مليون مشارك[36]؛ بينما يفيد المعهد الوطني لريادة الأعمال وتنمية المشاريع الصغيرة في الهند بأنه قدم 035 44 برنامجاً تدريبياً مختلفاً استفاد منه ما يربو على 1,1 مليون شخص. وجميع هذه الأرقام هي أرقام تراكمية منذ بدء تنفيذ تلك البرامج". وتشير الورقة أيضاً إلى

(32) انظر https://isar.unctad.org/wp-content/uploads/2021/10/Training-Manual-on-Accounting-for-MSMEs.pdf.

(33) Association of Chartered Certified Accountants, 2012, Access to finance: A global agenda, London.

(34) Atkinson, 2017.

(35) McKenzie, 2021.

(36) انظر https://cefe.net/about-us/.

أن على الرغم من تجزؤ المعلومات وعدم اكتمالها، فإن التقديرات تشـــير إلى إنفاق ما لا يقل عن مليار دولار سنوياً لتدريب ما لا يقل عن 4–5 ملايين من رواد الأعمال الحاليين والمقبلين في البلدان النامية.

41- ويذكر تقرير عالمي صدر في عام 2023 عدداً من المبادرات التي اتخذت في بلدان مختلفة، منها في عام 2022 مبادرة اتخذتها وزارة الاقتصاد في شيلي وأطلقت في إطارها منصة "Digitalízate Kit" الرامية إلى تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال بأدوات تحقيق النمو، بما فيها التسويق الرقمي، والتجارة الإلكترونية، والشحن والإرسال، ووسائل الدفع، وإمكانية الاتصال الإلكتروني، والأمن السيبراني[37].

42- وعلى النحو المبين أعلاه، عادة ما تشمل مهارات الإلمام بالأمور المالية المعارف ذات الصلة بالمحاسبة والإبلاغ، وكثيراً ما تشمل أيضاً مهارات ريادة الأعمال. وتركز معظم الدراسات المذكورة في الفرع أعلاه أيضاً على التثقيف المالي ومهارات ريادة الأعمال. وتعمل الولايات القضائية على تحسين نمو المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال ما تنفذه من استراتيجيات فريدة أو من خلال الجهات الفاعلة المعنية بتلبية الحاجة إلى تحسين إلمام أصحاب تلك المؤسسات بالأمور المالية وبمهارات ريادة الأعمال. وهذا أمر مهم، إذ تفيد رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين بظهور أدلة على العلاقة بين القدرة المالية الذاتية للأعمال التجارية وقدرتها على النمو بسرعة، ولكن بشكل مستدام[38].

43- وفي ورقة جرد صدرت في عام 2021، لوحظ أن الشركات التي تتبع ممارسات تجارية أفضل تحقق أرباحاً أكبر ونمواً أسرع بمرور الزمن، وأن تحسين إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يؤدي دوراً هاماً في تحسين إنتاجيتها ونموها. وعلاوة على ذلك، وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية لا تتبع الممارسات التجارية الأساسية، مثل حفظ السجلات والإعلان عن السلع التي تبيعها والميزنة والتخطيط، فإنه يتعين على واضعي السياسات تعزيز برامج التدريب على ريادة الأعمال[39].

44- واقترحت الورقة نفسها ثلاثة نهج يمكن اتباعها في بناء القدرة على الإلمام بالأمور المالية. ويتمثل النهج الأول في مطالبة المستخدم (المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، في هذه الحالة) بدفع تكلفة برنامج التدريب (أو بدفع جزء من التكلفة على الأقل). غير أن ذلك قد يؤدي إلى استبعاد المؤسسات غير الرسمية التي قد تواجه أصلاً صعوبات في توفير السيولة. أما النهج الثاني، فيتمثل في استخدام التكنولوجيا الشبكية (البرامج التلفزيونية والرسائل النصية القصيرة والتطبيقات الإلكترونية) في توفير التدريب على ريادة الأعمال. وميزة هذا النهج أنه يخفض التكاليف اللازمة لتلبية احتياجات طائفة واسعة من المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من التدريب. وأما النهج الثالث، فيتمثل في أن يعد واضعو السياسات برامج تستهدف الشركات التي ستستفيد أكثر من غيرها من هذا النوع من التدريب. وتكمن صعوبة هذا النهج في تحديد تلك الشركات. وقد يتوقف اختيار الولايات القضائية للنهج الذي ستتبعه على الموارد المتاحة لديها. ومن المهم أيضاً، في هذا الصدد، اتخاذ تدابير تكفل تقييم نجاح أي برنامج، ويفضل استخدام مؤشرات كمية[40].

(37) *Global Report Adapting to a "New Normal"*, Global Entrepreneurship Monitor, 2023, *2022/2023* London, p. 123.

(38) Association for Chartered Certified Accountants, 2012, p. 5.

(39) McKenzie, 2021.

(40) المرجع نفسه.

45- وتحذر دراسة نشرها البنك الدولي في عام 2019 من أن "برامج التثقيف المالي ليست فعالة بوجه عام عندما تقدم في شكل تدريب في فصول دراسية على مفاهيم المحاسبة أو الحساب. وتتسم تلك البرامج بفعالية أكبر عند ربطها بالتجارب التي يخوضها المشاركون في الواقع"[41]. وتورد الدراسة مثالاً من الجمهورية الدومينيكية، حيث "أسدت إحدى مؤسسات التمويل الأصغر لعملائها نصائح عملية بشأن إدارة الأعمال اليومية، مثل حفظ الأموال النقدية التابعة للمشروع في مكان مختلف عن مكان حفظ الأموال النقدية الشخصية. وتشير الدراسة إلى أن المشاركين الذي تلقوا تدريباً كانوا أكثر ميلاً لاتباع ممارسات تجارية جيدة مقارنة بمجموعة لم تتلق تدريباً ومجموعة أخرى تلقت تدريباً تقليدياً في مجال المحاسبة والتثقيف المالي"[42].

جيم- تعزيز حفظ السجلات الرقمية والاستفادة من الخدمات المالية الرقمية

46- تحتاج الشركات في يومنا هذا إلى بصمة رقمية، فقد أدت تدابير الإغلاق الشامل المرتبطة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تسريع وتيرة استخدام التسوق عبر الإنترنت ودفعت العديد من الشركات إلى بيع منتجاتها عبر الإنترنت. وينبغي للمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي ترغب في الوصول إلى عملاء جدد أن تنظر في إنشاء مواقع شبكية. وبما أن المعاملات الورقية أصبحت نادرة، أضحت الشركات مرغمة على أن تكون لها بصمة رقمية. وتتجلى ندرة المعاملات الورقية في الإلغاء التدريجي للدفع بالشيكات وفي تزايد الحاجة إلى استخدام التحويلات المالية الإلكترونية أو التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول.

47- ويؤكد الأونكتاد، في *تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2021*[43]، أن حالة المشاركة في الاقتصاد الرقمي القائم على البيانات تتسم بتفاوت شديد: "من أجل المشاركة في الاقتصاد الرقمي والاستفادة منه، يجب أن تكون البلدان قادرة على الوصول إلى تكنولوجيات الاتصال ذات الصلة، التي تشكل الأساس لنقل البيانات. ويجب أيضاً أن تمتلك القدرات اللازمة للاستفادة من هذه التكنولوجيات بشكل مجدٍ. ولا تزال هناك فجوات عميقة، داخل البلدان وفيما بينها، من حيث القدرة على الاتصال بالإنترنت وعلى استخدام الإنترنت. وتؤدي معالجة أوجه التفاوت القائمة في الاقتصاد الرقمي دوراً أساسياً في تحقيق التنمية" (الصفحة 8). ومنذ عام 2010، شهدت جميع مجموعات البلدان المقسمة حسب مستوى التنمية نمواً كبيراً في معدلات التغطية بخدمات شبكات النطاق العريض للأجهزة المحمولة. غير أن أوجه التفاوت لا تزال كبيرة بعد مرور عقد من الزمن: فمعدل التغطية بتلك الخدمات في البلدان المتقدمة هو ضعف معدل التغطية بها في البلدان النامية، وهو يفوق بأربعة أضعاف معدل التغطية بها في أقل البلدان نمواً. وفيما يتعلق بالأنشطة التي يستخدم فيها الأفراد شبكة الإنترنت، بلغت نسبة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت: 62,3 في المائة في الاقتصادات المتقدمة؛ مقابل 14,9 في المائة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛ و9,8 في المائة في الاقتصادات النامية في أفريقيا؛ و34,8 في المائة في الاقتصادات النامية في آسيا؛ و11,6 في المائة في الاقتصادات النامية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[44].

48- ويسلط تقرير صدر عن مركز التجارة الدولية ويتضمن دراسة استقصائية شملت ما يربو على 200 2 مؤسسة من المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في 111 بلداً، الضوء

(41) Klapper et al., 2019, p. 23.

(42) المرجع نفسه.

(43) UNCTAD, 2021, *Digital Economy Report 2021: Cross-border Data Flows and Development – For Whom the Data Flow* (United Nations publication, Sales No. E.21.II.D.18, Geneva).

(44) المرجع نفسه، الصفحة 14.

على التحديات الرئيسية التي تواجهها تلك المؤسسات في الانخراط في التجارة الإلكترونية. ويشير التقرير إلى أن "الشركات في البلدان النامية تواجه تحديات أكبر في وقت مبكر من مرحلة التأسيس. وأفاد زهاء 37 في المائة من المجيبين من [أقل البلدان نمواً] و34 في المائة من المجيبين من البلدان النامية بأن الافتقار إلى المهارات التقنية والمعارف التجارية يمنعهم من الانخراط في التجارة الإلكترونية، في حين لا تتجاوز هذه النسبة 26 في المائة في أوساط المجيبين من البلدان المتقدمة. وفي المقابل، تفيد الشركات في البلدان المتقدمة بأنها تواجه تحديات أكبر في مرحلة التشغيل. وأفاد ما يقرب من 30 في المائة من المجيبين من البلدان المتقدمة أن الظهور على شبكة الإنترنت هو أحد العقبات الرئيسية في مجال التجارة الإلكترونية، بينما أفاد 24 في المائة فقط من المجيبين من البلدان النامية، و19 في المائة فقط من المجيبين من أقل البلدان نمواً، بأن هذه المسألة هي العقبة الرئيسية التي يواجهونها"[45].

49- وفي دراسة أجريت في عام 2020، أفادت رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة بأنه "حتى عام 2017، كان لدى ما يقرب من نصف أصحاب الأعمال التجارية في القطاع غير الرسمي على مستوى العالم وفي البلدان النامية حسابات نقدية عبر الهاتف المحمول أو حسابات مصرفية أو حسابات لدى مؤسسات مالية رسمية أخرى"[46]. وعلاوة على ذلك، تعتمد المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم اعتماداً شديداً على استخدام النقد إلى جانب المعاملات المالية بالهاتف المحمول "التي يعزز استخدامها الإنتاجية والربحية من خلال تخفيض تكاليف التشغيل وجعل المعاملات التجارية أرخص ثمناً وأكثر مرونة وأماناً"[47]. والمعاملات المالية عبر الهاتف المحمول مفيدة أيضاً نظراً لعدم وجود مصارف أو فروع مصرفية في العديد من المناطق التي تعمل فيها تلك المؤسسات. وتودع الأموال المستخدمة في تلك المعاملات على تطبيق عادة ما توفره الشركة المقدمة لخدمات الإنترنت (مثل تطبيق "Momo" المستخدم في جنوب إفريقيا). وثمة خدمة أخرى من خدمات المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول هي "M-pesa"، التي تعتبر أنجح خدمة معاملات مالية عبر الهاتف المحمول في إفريقيا وأكبر منصة للتكنولوجيا المالية في المنطقة. وتتيح خدمة M-Pesa إمكانية الدفع في جميع أنحاء إفريقيا، بصرف النظر عما إذا كان المستخدم يملك حساباً مصرفياً أم لا. غير أن المستخدم قد يحتاج إلى هاتف ذكي مزود بخاصية الاتصال عبر الإنترنت حتى يتمكن من تحميل مختلف التطبيقات. وقد يكون ربط الخدمات المالية بتطبيقات المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول أحد السبل الممكنة لتشجيع المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على استخدام الخدمات المالية الرقمية.

50- ويعد ارتفاع تكلفة البيانات أحد العوامل التي تعوق استخدام الخدمات الرقمية. وتشير تقديرات المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن "متوسط سعر سلة خدمات النطاق العريض الثابتة (5 غيغابايت) في الاقتصادات النامية يفوق بعشرين ضعفاً متوسط سعرها في الاقتصادات المتقدمة، وأن الثمن الذي يدفعه العملاء مقابل سلة خدمات النطاق العريض الثابتة يمثل ما يربو على سدس رواتبهم. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لتحسين توفير تلك الخدمات بتكلفة ميسورة، وتوسيع نطاق إدماج الشركات والأسر في الاقتصاد الرقمي"[48].

(45) International Trade Centre, 2017, *New Pathways to E-commerce: A Global MSME Competitiveness Survey*, Geneva, p. 5.

(46) Global System for Mobile Communications Association, 2020, Mobile money: Driving formalization and building the resilience of MSMEs, London، الصفحة 9.

(47) المرجع نفسه، الصفحة 10.

(48) World Economic Forum, 2020, *Global Competitiveness Report. How Countries Are Performing on the Road to Recovery*, special edition 2020, Geneva, p. 19.

51- وعلى النحو المشار إليه في الفصل الثالث أعلاه، يعد الوصول إلى الخدمات المصرفية مفيداً في تشجيع المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على دخول القطاع الرسمي لأنه يمكنها من الحصول على المعارف التي يقدمها شركاؤها المصرفيون في مجال المحاسبة والإبلاغ. ويعني ذلك أن المؤسسات المالية، كالمصارف، تؤدي دوراً هاماً في حصول عملائها على المعارف المالية اللازمة لإدارة معاملاتهم المصرفية والاستفادة من المواد والبرامج التثقيفية التي توفرها المصارف لعملائها.

52- وتقترح رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة تشجيع المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على "بناء سجل رقمي من خلال توعيتها بإمكانية إدماج البيانات المستمدة من استخدامها لخدمات المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول مع بيانات أخرى واستخدامها في تقييم جدارتها الائتمانية. وينبغي أن يكون ذلك مصحوباً ببرامج لتثقيف أصحاب الأعمال التجارية بالأمور المالية وتدريبهم على استخدام الخدمات المالية الرقمية"[49].

53- ويبدو من الضروري التشديد على أهمية أن تكون تلك المؤسسات قادرة على استخدام بيانات المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول والحسابات المصرفية في إصدار بيانات مالية أساسية. ومن شأن تدريب تلك المؤسسات على كيفية القيام بذلك أن يؤدي إلى توعيتها بهذه الفائدة المتأتية من استخدام الموارد الرقمية.

54- ويوفر برنامج تيسير الأعمال التجارية التابع للأونكتاد سلسلة من الأدوات والمنهجيات[50] للحكومات الراغبة في توضيح الإجراءات الإدارية وتبسيطها ونشرها على شبكة الإنترنت. ويتألف البرنامج من ثلاثة عناصر متتابعة: اللوائح التنظيمية الإلكترونية، والتبسيط الإلكتروني، والتسجيلات الإلكترونية. وتشرح هذه العناصر الإجراءات الإدارية خطوة بخطوة من وجهة نظر المستخدم. وتوفر تلك العناصر البيانات التالية لكل خطوة: بيانات الاتصال (الكيان، المكتب، الشخص المسؤول)، والنتيجة المتوقعة من الخطوة، والمستندات المطلوبة، والتكلفة، والمدة، والمبرر القانوني، وأساليب تقديم الشكاوى. ويمكن توضيح الإجراءات الإدارية (مثل تأسيس الشركة، ودفع الضرائب، والاستيراد والتصدير) من خلال بوابة لوائح تنظيمية إلكترونية. وتستخدم السلفادور نظام التسجيل الإلكتروني الذي ينفذه الأونكتاد. ويمكِّن النظام رواد الأعمال السلفادوريين من استيفاء جميع شروط التسجيل الإلزامية في خطوتين فقط، على نحو ما وثقه الأونكتاد: "من بين سكان السلفادور الناشطين اقتصادياً، وعددهم 2,75 مليون شخص، يعمل 1,9 مليون شخص في القطاع غير الرسمي. وحتى يتمكن رواد الأعمال من العمل بشكل قانوني في السلفادور، يتعين عليهم تسجيل أعمالهم التجارية لدى وزارة العمل ووزارة المالية والسجل التجاري والبلدية. ومنذ إنشاء الموقع الشبكي "MiEmpresa.gob.sv"، أصبح بإمكان رواد الأعمال في سان سلفادور تسجيل أعمالهم التجارية لدى جميع السلطات المعنية أعلاه في وقت واحد والانضمام إلى قطاع الاقتصاد الرسمي"[51].

دال- الاعتبارات الإضافية

55- على الصعيد الوطني، يمكن أن تروج الهيئة الوطنية المعنية بوضع المعايير المحاسبية و/أو منظمات المحاسبة المهنية، أو ما يعادلها، لإطار محاسبي مبسط يمكن للمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم استخدامه في خطواتها الأولى نحو الانضمام إلى القطاع الرسمي. ويمكن

(49) Global System for Mobile Communications Association, 2020, p. 15.

(50) انظر https://unctad.org/topic/enterprise-development/business-facilitation.

(51) انظر https://unctad.org/news/unctads-eregistrations-system-puts-entrepreneurs-centre-electronic-governance-el-salvador.

النظر في وضع نموذج تكلفة تاريخية مبسط أو حتى في نموذج محاسبة على أساس نقدي بما أن تلك المؤسسات غالباً ما تعمل باستخدام النقد أو المعاملات المالية باستخدام الهاتف المحمول.

56- وعلى الصعيد الدولي، ينبغي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، أو ما يعادله، النظر في وضع إطار أقل إرهاقاً من *الدليل المخصص للكيانات البالغة الصغر التي تطبق المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (2009)*[52]، وأن يدرج الاحتياجات المحاسبية للمؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك المؤسسات البالغة الصغر الراغبة في الانضمام إلى القطاع الرسمي، في جداول أعماله المستقبلية.

57- وقد حددت المشاورات المخصصة التي أجراها الأونكتاد لدراسة دور شروط المحاسبة والإبلاغ في تيسير الشمول المالي عدة خيارات للنظر فيها، منها ما يلي[53]:

- إدراج التدريب على المحاسبة والتمويل في المناهج الدراسية في مرحلة مبكرة؛
- ونظر منظمات المحاسبة المهنية في منح اعتمادات تعليم مهني مستمر لأعضائها الذين يشاركون طوعاً في تدريب رواد الأعمال على المحاسبة والإبلاغ المالي؛
- وإنشاء مراكز يمكن لرواد الأعمال فيها تلقي التوجيه بما يساعدهم على تطبيق أفكارهم التجارية على أرض الواقع.

سادساً- المسائل المطروحة لمزيد من المناقشة

58- انصب التركيز، في مذكرة المعلومات الأساسية هذه، على أهمية أن تحفظ المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم سجلات محاسبية سليمة وتعد بيانات مالية ذات مغزى حتى تتمكن من العمل بما يعود عليها بالربح ويحقق نموها ويمكنها من المحافظة على وضعها في القطاع الرسمي. وبالإضافة إلى المسائل المعروضة في هذه المذكرة، قد يرغب المندوبون المشاركون في الدورة الأربعين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في النظر في المسائل التالية:

(أ) ما هي التحديات الرئيسية المتعلقة بالمحاسبة والإبلاغ التي تواجهها المشاريع البالغة الصغر لكي تصبح كيانات ذات طابع رسمي وتبقى في القطاع الرسمي؟

(ب) كيف يمكن التغلب على هذه التحديات؟

(ج) ما هي الإجراءات التي يمكن أن يتخذها صانعو السياسات لتحفيز المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على دخول قطاع الاقتصاد الرسمي؟

(د) ما هي بعض الممارسات الجيدة التي يمكن أن يعتمدها واضعو الأنظمة لتيسير الإبلاغ المالي والضريبي من جانب المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؟

(52) International Accounting Standards Board, 2013, London.

(53) شُكِّل في عام 2017 فريق عامل مخصص في إطار مشروع تابع لحساب الأمم المتحدة للتنمية ينفذه الأونكتاد، بهدف تعزيز الشمول المالي للمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية (انظر https://unctad.org/system/files/information-document/Report-financial-inclusion-Workshop-Africa.pdf).

(هـ) كيف يمكن اسـتخدام منصـات تكنولوجيا المعلومات القائمة على الإنترنت في تيسـير حفظ السجلات المحاسبية واستيفاء شروط الإبلاغ الدوري من جانب تلك المؤسسات؟

(و) ما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها لدعم تلك المؤسـسـات بما يمكنها من إعداد تقارير عالية الجودة عن الاستدامة؟

(ز) ما هي التدابير التي يمكن أن تتخذها المحافل العالمية، مثل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، تعزيزاً لتيسير انضمام تلك المؤسسات إلى القطاع الرسمي ونموها؟